

Distr.: General
17 September 2012

القرار ٢٠٦٦ (٢٠١٢)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٨٣٤، المعقودة في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته وبيانات رئيسه بشأن الوضع في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية، ولا سيما قراراته ١٥٠٩ (٢٠٠٣) و ١٨٣٦ (٢٠٠٨) و ١٨٨٥ (٢٠٠٩) و ١٩٣٨ (٢٠١٠) و ١٩٧١ (٢٠١١) و ٢٠٠٨ (٢٠١١)،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٢ (S/2012/230) وإذ يحيط علما بتوصياته، **وإذ يرحب أيضا** بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٢ (S/2012/641)،

وإذ يثني على شعب ليبريا وحكومتها لإجراء استفتاء وطني وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية في عام ٢٠١١، وإذ يقدر الدعم الذي قدمته بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لإنجاز العمليتين،

وإذ يثني على حكومة ليبريا لتوقيع إعلان تيبل ماونتن، ويشجعها على تعزيز حرية الصحافة وحرية التعبير،

وإذ يعرب عن تقديره للمساعدة التي قدمها كل من الحكومة والشعب الليبري إلى اللاجئين الإيفواريين الذين انتقلوا مؤقتا إلى شرق ليبريا،

وإذ يرحب بمساهمة لجنة بناء السلام في إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية، وإذ يلاحظ أنه لا تزال هناك تحديات قائمة في هذه المجالات الرئيسية،





وإذ يسلم بأن الاستقرار الدائم في ليبريا والمنطقة دون الإقليمية يتطلب قيام مؤسسات حكومية تزاول مهامها بفعالية واستمرارية وتخضع للمساءلة، بما في ذلك قطاعا الأمن وسيادة القانون،

وإذ يشجع حكومة ليبريا على مواصلة جهودها من أجل تعزيز المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي ومكافحة الفساد وتعزيز الكفاءة والحكم الرشيد، ولا سيما بالمضي قدما في توطيد شفافية الحكومة والمساءلة في إدارة موارد ليبريا الطبيعية إدارة فعالة، وإذ يلاحظ بقلق استمرار تباطؤ التقدم في معالجة المسألة المهمة المتعلقة بملكية الأراضي،

وإذ يشجع الجهود المبذولة من أجل أن تضم البعثة هيكلا ملائما لحقوق الإنسان مع ما يستلزمه من قدرات وخبرات فنية للاضطلاع بأنشطة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ورصدها،

وإذ يشير إلى قراراته ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وإذ يشعر بالقلق من استمرار ارتفاع عدد حالات العنف الجنسي والعنف الجنساني، **وإذ يرحب** بتجديد ما تبذله حكومة ليبريا من جهود بتنسيق مع البعثة من أجل تعزيز حقوق المدنيين وحمايتها، ولا سيما النساء والأطفال، وإذ يؤكد من جديد أهمية الخبرة اللازمة بالمسائل الجنسانية والتدريب عليها في البعثات التي ينشئها مجلس الأمن،

وإذ يشير إلى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا تشمل مساعدة حكومة ليبريا على توطيد السلام والاستقرار بفضل مؤسسات وطنية قادرة على الحفاظ على الأمن في استقلال عن أي بعثة لحفظ السلام وضمان استقرار ليبريا في المستقبل، **وإذ يشير** إلى المعايير الانتقالية لمرحلة التخفيض التدريجي للبعثة، بما في ذلك تنفيذ المعايير الأساسية المتعلقة بالشرطة الوطنية الليبرية وتنفيذ استراتيجية الأمن القومي،

وإذ يحث حكومة ليبريا على تكثيف جهودها من أجل تحقيق تقدم في مسألة نقل المسؤوليات الأمنية من البعثة إلى السلطات الوطنية، وخصوصا ما يتعلق من ذلك بإعطاء الأولوية لسد الثغرات الأساسية وتوفير الموارد اللازمة لذلك، وتحسين قدرات الشرطة الوطنية الليبرية ومكتب الهجرة والجنسية،

وإذ يشير إلى أن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن إصلاح قطاع الأمن، **وإذ يشجعها** على التعاون الكامل مع البعثة والعمل معها بالبرهنة على إحراز تقدم ملموس في إصلاح قطاع العدالة وإعادة هيكلته،

وإذ يدرك التحديات الكبيرة التي لا تزال قائمة في جميع القطاعات، بما في ذلك المشاكل المستمرة المتعلقة بالعنف الإجرامي، وإذ يدرك أن حالة عدم الاستقرار في كوت ديفوار لا تزال تشكل تحديات أمنية عبر الحدود بالنسبة لليبريا وكوت ديفوار،

وإذ يشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام، لمساهمتها المتواصلة والهامة في حفظ السلام والاستقرار في ليبريا، **وإذ يلاحظ** بارتياح التعاون المتزايد بين البعثة وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومع حكومات البلدان المجاورة، في مجال تنسيق الأنشطة الأمنية والقضائية في المناطق الحدودية بالمنطقة دون الإقليمية،

وإذ يلاحظ مع القلق ما يتهدد استقرار المنطقة دون الإقليمية، بما فيها ليبريا، من أخطار عبر الحدود، ولا سيما الأخطار الناجمة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة كالاتجار بالمخدرات والأسلحة،

وإذ يعرب عن تقديره للمجتمع الدولي، بما في ذلك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي واتحاد نهر مانو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا لاستمرار الدعم الذي تقدمه في سبيل توطيد السلام والأمن والاستقرار في ليبريا والمنطقة،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للإبقاء على جميع عمليات حفظ السلام، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، قيد الاستعراض الدقيق، وإذ يكرر التأكيد على ضرورة أن يتبع المجلس نهجا استراتيجيا صارما فيما يتصل بنشر قوات حفظ السلام،

وإذ يقرر أن الحالة في ليبريا لا تزال تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يتصرف بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة،

١ - **يقرر** تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

٢ - **يؤكد** أن حكومة ليبريا تتحمل المسؤولية الرئيسية والمطلقة في مجال الأمن، وإذ يسلم بأن من واجب الحكومة أن تحدد الأولويات من أجل استغلال الموارد المتاحة لها الاستغلال الأفضل، **يقرر** أن تواصل البعثة أداء مهامها الرئيسية المتمثلة في دعم الحكومة من أجل تدعيم السلام والاستقرار في ليبريا وحماية المدنيين، وأن تقوم البعثة أيضا، حسب الاقتضاء، بتقديم الدعم للحكومة فيما تبذله من جهود بغية إنجاح انتقال المسؤولية الأمنية الكاملة إلى الشرطة الوطنية الليبرية عن طريق تعزيز قدرة تلك الشرطة على إدارة شؤون الأفراد الحاليين، وتحسين برامج تدريبهم بهدف تعجيل استعدادهم لتحمل المسؤوليات

الأمنية، وأن تنسق تلك الجهود مع الشركاء كافة، ولا سيما حكومة ليبريا وقيادة الشرطة الوطنية والجهات الشريكة المانحة؛

٣ - **يشجع** حكومة ليبريا والبعثة على المضي فيما أحرزتاه من تقدم في عملية تخطيط الانتقال وسد الثغرات الرئيسية بغية تيسير نجاح تلك العملية، ويشمل ذلك ترتيب المهام حسب الأولوية، بما يشمل تعزيز حقوق الإنسان وتحقيق المصالحة، وتقييم التحديات الأمنية بما فيها أمن الحدود، وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وبسط سلطة الدولة وتعميم خدماتها على كامل أراضي البلد؛

٤ - **يؤيد** توصية الأمين العام، الواردة في التقرير S/2012/230 والتي تكرر تأكيدها في التقرير S/2012/641، بتخفيض القوام العسكري الحالي للبعثة الذي يضم سبع كتائب مشاة، بسحب أربعة كتائب، يناهز مجموع عدد أفرادها ٢٠٠ ٤ فرد تقريبا، وكذا ما يتصل بها من عناصر التمكين، على ثلاث مراحل، خلال الفترة ما بين آب/أغسطس ٢٠١٢ وتموز/يوليه ٢٠١٥، رهنا بظروف منطقة العمليات وباتساق معها، بحيث تتبقى في البعثة قوة عسكرية قوامها ثلاث كتائب مشاة تتألف مما مجموعه ٧٥٠ ٣ فردا تقريبا، مع ما يتصل بها من عناصر التمكين، بحلول تموز/يوليه ٢٠١٥، **ويأذن** للأمين العام، في هذا الصدد، أن ينفذ المرحلة الأولى بتخفيض العنصر العسكري بما قدره ٩٩٠ ١ فردا إبان الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣؛

٥ - **يقرر كذلك** أن يضيف إلى القوام الحالي لوحدات الشرطة المشكلة المأذونة للبعثة المؤلف من سبع وحدات، مجموع أفرادها ٣٧٥ ١ فردا، ثلاث وحدات، مجموع أفرادها ٤٢٠ فردا، بحيث يبلغ عدد أفراد وحدات الشرطة المشكلة حدا جديدا أقصى تعداده ٧٩٥ ١ فردا، **ويقرر كذلك** أن يجري نشر تلك الوحدات الإضافية في ليبريا فور إتاحتها، على أن يتم نشر الوحدة الأولى في أجل لا يتعدى كانون الثاني/يناير ٢٠١٣؛

٦ - **يؤكد** أن عمليات إعادة تشكيل البعثة في المستقبل ينبغي أن تستند إلى تطور الوضع في الميدان وإلى تحسن قدرة حكومة ليبريا على حماية السكان بفعالية عن طريق إنشاء قوات أمنية دائمة وفعالة بهدف تسلم الدور الأمني للبعثة تدريجيا؛

٧ - **يدرك** أن هذه العملية الانتقالية تتطلب وجود مستشارين متخصصين مؤهلين لمساعدة الممثل الخاص للأمين العام ومؤازرته في تعاونه مع حكومة ليبريا من أجل بلوغ أهداف تلك العملية، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يكفل أن يتوفر للبعثة ما يلزمها من مستشارين متخصصين مؤهلين لديهم المهارات والخبرات المهنية اللازمة لهذه المرحلة الانتقالية بغية تعزيز التوجيه في الميادين ذات الأولوية، على النحو المبين في تقرير الأمين العام

S/2012/230، **ويطلب** أن يتاح أولئك المستشارون المتخصصون المؤهلون للممثل الخاص للأمين العام لسد الثغرات التي قد تعتور بلوغ هدف زيادة قدرة حكومة ليبريا، ولا سيما الشرطة الوطنية الليبرية، على تنفيذ برامج مستدامة في مجالات سيادة القانون والعدالة والحوكمة وإصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك الآليات اللازمة لمحاسبة مرتكبي أعمال العنف الجنسي والعنف الجنساني؛

٨ - **يؤكد** أن عملية التخطيط للانتقال لكي تكون مستدامة ينبغي أن تراعي التحديات العامة، بما فيها الحوكمة وسيادة القانون وكذلك السياق السياسي، **ويدعو** البعثة إلى أن تضع التعديلات الداخلية اللازمة، وأن تقوم، بطلب من حكومة ليبريا، وباتساق مع ولايتها، بتوفير الدعم لشعب ليبريا وحكومتها في المضي قدما بالأولويات المحددة، بما في ذلك تحقيق المصالحة الوطنية والإصلاح الدستوري واللامركزية، مع تعزيز دعمها لإصلاحات قطاع الأمن وسيادة القانون؛

٩ - **يكرر تأكيد** طلبه إلى حكومة ليبريا أن تواصل مكافحة العنف الجنسي والعنف الجنساني؛ وأن تستمر، بالتنسيق مع البعثة، في مكافحة إفلات مرتكبي هذه الجرائم من العقاب وتوفير سبل الانتصاف للضحايا ومؤازرتهم وحمايتهم، وذلك عبر سبل منها تعزيز قدرة الشرطة الوطنية في هذا المجال والتوعية بالتشريعات الوطنية القائمة بشأن العنف الجنسي؛

١٠ - **يشجع** البعثة على أن تكفل، في حدود الموارد المتاحة، الاتصال بالسكان المدنيين من أجل إذكاء وعيهم بولايتها وأنشطتها وفهمهم لها؛

١١ - **يطلب** إلى البعثة أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، دعم مشاركة المرأة في منع نشوب التراعات وفي حلها وفي بناء السلام، بما يشمل الاضطلاع بأدوار في صنع القرارات بمؤسسات الحكم في مرحلة ما بعد التراع، المعينة والمنتخبة في ليبريا؛

١٢ - **يدعو** حكومتي كوت ديفوار وليبريا إلى مواصلة تعزيز تعاونهما في المنطقة الحدودية خاصة، بوسائل منها زيادة الرصد وتبادل المعلومات واتخاذ إجراءات منسقة، وفي وضع وتنفيذ استراتيجية مشتركة تعالج القضايا الحدودية وتبتغي، في جملة ما تهدف إليه، دعم عملية نزع سلاح الأشخاص المسلحين الأجانب وإعادتهم إلى أوطانهم على جانبي الحدود كليهما والعودة الطوعية للاجئين؛

١٣ - **يعيد تأكيد** ترتيبات التعاون بين البعثات المنصوص عليها في قراره ١٦٠٩ (٢٠٠٥) **ويدعو** الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا، بما في ذلك جميع عناصر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كل في إطار ولايته

وقدراتـه ومنـاطق انتـشاره، العمـل علـى تعزيـز التعـاون فيمـا بينـها لتثبيـت اسـتقرار المنطقـة الحدوديـة، بوسـائل منـها وضـع رؤيـة وخطـة اسـتراتيجيتين مـشتركتين، لـدعم الـسلطات الإيفوارية والليبرية؛

١٤ - **يشير** إلى موافقته، في قراره ٢٠٦٢ (٢٠١٢)، على توصية الأمين العام بنقل ثلاث طائرات هيلكوبتر مسلحة، تنتشر حاليا في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، إلى عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لاستخدامها على طول حدود كل من كوت ديفوار وليبريا وعبر تلك الحدود؛

١٥ - **يدعو** الدوائر المانحة إلى دعم حكومة ليبريا، وكذلك وكالات الأمم المتحدة المعنية والجهات الإنسانية الفاعلة الأخرى، حسب الاقتضاء، فيما تبذله لتلبية احتياجات اللاجئين الإيفواريين الذين ما زالوا موجودين في ليبريا؛

١٦ - **يشدد** على ضرورة الاتساق والتكامل بين جهود حفظ السلام وبناء السلام والتنمية من أجل التصدي بفعالية لحالات ما بعد النزاع، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، التنسيق والتعاون مع لجنة بناء السلام، **ويدعو** إلى إنجاز مراكز العدالة والأمن في الوقت المناسب، وتزويدها بالملاك الكامل اللازم من الموظفين لتصبح قادرة على مزاولة مهامها بشكل تام، من أجل المساهمة في تحسين خدمات العدالة والأمن في كافة ربوع ليبريا، **ويشجع** لجنة بناء السلام على أن تواصل، بعد التشاور الوثيق مع حكومة ليبريا، إعداد تقارير عن نتائج بعثاتها وتوصياتها بشأن سبل الإسراع بالتقدم في إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون وتحقيق المصالحة الوطنية؛

١٧ - **يؤكد** أهمية التحديث المنتظم للمفهوم العسكري للعمليات وقواعد الاشتباك، واتساقه الكامل مع أحكام هذا القرار، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن ذلك إلى مجلس الأمن وإلى البلدان المساهمة بقوات؛

١٨ - **يؤكد كذلك** أهمية أن تواصل حكومة ليبريا، بالتنسيق مع البعثة ومع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، إنشاء مؤسسات وطنية للأمن وسيادة القانون تكون قادرة على العمل بكامل طاقتها وبصورة مستقلة، ويواصل، لهذا الغرض، التشجيع على إحراز التقدم المنسق في تنفيذ خطط تطوير الأمن والعدالة وخطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان؛

١٩ - **يشجع** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو على أن يعدا، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، استراتيجية دون إقليمية للتصدي لخطر

تحركات الجماعات المسلحة والأسلحة والاتجار غير المشروع عبر الحدود، بمساعدة من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، حسب الاقتضاء، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إفادات منتظمة بما جد من معلومات عن التقدم المحرز في إعداد تلك الاستراتيجية؛

٢٠ - **يطلب كذلك** إلى الأمين العام أن يطلعه بانتظام على الوضع في الميدان بموازاة مع استمرار عملية إعادة تشكيل البعثة، وعلى التقدم المحرز في تنفيذ المعايير الانتقالية وإعداد خطة انتقالية بالاشتراك مع حكومة ليبريا، تشمل العناصر ذات الأولوية المشار إليها في الفقرات ٤ و ٥ و ٦ و ٧ و ٨، وأن يقدم إليه تقريرا لمنتصف المدة في موعد أقصاه ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ ثم تقريرا ختاميا في موعد أقصاه ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٣ عن تنفيذ هذا القرار؛

٢١ - **يقرر** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.
